◆ منتدى الأعمال البحريني الإيطالي يستعرض الفرص الاستثمارية

881 مليون يورو حجم التجارة الثنائية بين البحرين وإيطاليا بالعام 2022

◆ الصادرات البحرينية إلى إيطاليا زادت بنحو 141.6 % على أساس سنوي

عقدت أمس أعمال منتدى الأعمال البحريني - الإيطالي بعنوان "آفاق التعاون من أجل التنمية المستدامة بين إيطاليا والبحرين: التعريف بأنشطة مجلس الأعمال الإيطالي - البحريني"، برعاية وزير الصناعة والتجارة عبدالله بن عادل فخرو.

وأقيم المنتدى في فندق ومنتجع فورسيزونز خليج البحرين، بالتعاون مع مجلس الأعمال الإيطالي - البحريني، وسفارة الجمهورية الإيطالية في مملكة البحرين، وسفارة مملكة البحرين في الجمهورية الإيطالية، وهيئة التجارة الإيطالية، ومجلس التنمية الاقتصادية في البحرين.

وبدأت فعاليات المنتدى من بعد غداء عمل ضم جميع الأطراف، إذ تضمن المنتدى عروضا تقديمية ركزت على الفرص التجارية والاقتصادية المهمة بين إيطاليا والبحرين، فضلا عن مجالات التعاون المحتملة على صعيد التنمية المستدامة.

واستهل المنتقى بكلمة رئيسة أقامها وزير الصناعة والتجارة، وتلتها عروض من الجهات المنظمة وعدد من المسؤولين الحكوميين رفيعو المستوى وهم سفير مملكة البحرين لدى الجمهورية الإيطالية ناصر البلوشي، وسفيرة الجمهورية الإيطالية لدى مملكة البحرين باولا أمادي، والمدير العام لهيئة التجارة الإيطالية لورنزو جالانتي، بحضور ممثلي عدد من المؤسسات والشركات الاستثمارية الرائدة في البحرين وإيطاليا.

أجندة المنتدى

وتضمنت أجندة المنتدى تسليط الضوء على المسيرة الاستثمارية لشركة "ريسيرفي فورس إنترناشيونال" التي بدأت لأول مرة في البحرين العام 2015 بمنشأة "بيل هيلميتس" الصناعية، وتلاها إنشاء مصنع عالمي للبحث والتطوير ومقر للتصنيع بقيمة 13 مليون دولار أميركي، وتمت توسعته العام الماضي.

وفي تصريح لوزير الصناعة والتجارة بهذه المناسبة قال "تمثل هذه المنتديات منصة مثالية لتعزيز فرص الاستثمار الثنائية بين البحرين وإيطاليا واستكشاف آفاق جديدة للتعاون عبر القطاعات الرئيسة، بما في ذلك الصناعة والخدمات اللوجستية والسياحة، ما يمهد الطريق لكتابة فصلي نجاح جديدة للمشاريع، ويعزز التبادل الاقتصادي والتجاري بين بلدينا الذي أظهر نموا مطردا على مر السنين".

وقال لورينزو غالانتي المدير العام لهيئة التجارة الإيطالية "طالما ركزنا على إعطاء دفعة قوية لتحسين التجارة والتعاون الاستثماري بين إيطاليا والبحرين، إذ إننا نقوم بدعم الشركات في هذا السياق، فقد ساعد مكتب الهيئة في المنامة على مدى السنوات الثلاث الماضية، أكثر من 250 شركة إيطالية، وأتاح لأكثر من 100 مندوب بحريني حضور المعارض ومختلف الفعاليات في إيطاليا. وأرى أنه بإمكاننا أن نحقق نتائج أكبر في تعديد من مجالات الأعمال، عبر العمل معا عبر الحكومات والقطاع الخاص كممثلين في هيئة التجارة الإيطالية ومجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، ومجلس الأعمال الإيطالي البحريني، الذي يحظى بدعم مهم من سفارتي البلدين".

وزير الصناعة والتجارة

من جانبه، قال الرئيس المشارك لمجلس الأعمال البحريني الإيطالي إغناريو مونتكادا "تشرفنا بالمشاركة في استضافة هذا المنتدى بدعم من سفارتي كلا البلدين ومجلس التنمية الاقتصادية البحريني، وهو ما يتماشى بشكل مباشر مع هدفنا في مجلس الأعمال البحريني الإيطالي، الذي تم إنشاؤه لتعزيز العلاقات الوثيقة مع الأعضاء الرئيسيين في قطاعات الأعمال بين البلدين، وهو ما من شأنه أن يمهد لبدء حوار متواصل على المدى البعيد بين إيطاليا والبحرين في مختلف المجالات؛ بهدف تشجيع التبادل المفيد في مجال الأعمال بين الطرفين". وقال الرئيس المشارك لمجلس الأعمال البحريني الإيطالي خالد الزياني "احتضن البحرين مجموعة شركات إيطالية في مختلف المجالات، ونرى أن هذا المنتدى سيلعب دورا رئيسا للاستمرار في توسيع أعمال هيئة التجارة الإيطالية، وتعزيز التعاون والتواصل مع الأطراف الحكومية والخاصة؛ من أجل دعم النمو المستدام للأعمال، وتبادل المعرفة، وفي النهاية تشجيع إطلاق مشروعات مشتركة جديدة في البحرين وإيطاليا".

علاقات تاريخية

وتتميز البحرين وإيطاليا بتاريخ قوي من العلاقات الاقتصادية والتجارية، إذ تم توقيع العديد من الاتفاقات عبر مجموعة من القطاعات، التي تشمل حماية الاستثمارات والإعفاء المتبادل من الضرائب على النقل البحري، وفي حين بلغت التجارة الثنائية في العام 2020 نحو 428 مليون، فإنها زادت بأكثر من الضعف بعد عامين في العام 2022، ليصل الحجم الإجمالي إلى 881 مليون يورو.

وفيما يتعلق بالواردات البحرينية، تحتل إيطاليا المرتبة الأولى في القطع الميكانيكية، التي تحظى بتقدير عال لتقنيتها عالية المستوى إلى جانب الأزياء، وأظهرت الواردات زيادة بنحو 49 % بين العامين 2021 و2022، في حين تضاعفت الواردات الغذائية من العام 2020 إلى العام 2022 لتصل إلى نحو 40 مليون يورو. وشملت المنتجات الرئيسة المصدرة من إيطاليا إلى البحرين الآلات الصناعية والمنتجات شبه المصنعة والأثاث والمركبات، كما أن المنتجات الإيطالية معترف بها عالميا لجودتها على صعيد الابتكار، ما يجعلها موضع تقدير كبير في العديد من قطاعات السوق البحرينية مثل التكنولوجيا العالية والبنية التحتية والصناعة.

الصادرات البحرينية

وعلى الجانب البحريني بلغ الألمنيوم (178 % عن العام 2021) والمواد الكيميائية ضمن أكثر الفئات المصدرة إلى إيطاليا، وزادت الصادرات البحرينية إلى إيطاليا عموما بنحو 141.6 % على أساس سنوي. وعززت البحرين مكانتها كوجهة مفضلة للشركات من جميع أنحاء العالم الساعية للوصول إلى سوق المنطقة سريعة النمو، عبر ما تتميز به من موقع استراتيجي ومنظومة تشريعية مرنة، ومجموعة من المواهب ذات المهارات العالية التي تتقن اللغتين العربية والإنجليزية، إلى جانب البنية التحتية ذات المستوى العالمي، كما تقدم البحرين بعضا من أفضل كلف التشغيل تنافسية في المنطقة.

وتلعب ما يقارب 150 من الشخصيات الإيطالية أدوارا مهمة في بيئة الأعمال بالبحرين، إما كونهم أعضاء في مجلس الإدارة أو مالكين للمؤسسات، مع تركيز كبير على الشركات الصناعية.

وتمت الإشارة بالمنتدى إلى أهمية دور مجلس الأعمال البحريني الإيطالي في تعميق العلاقات بين إيطاليا والبحرين، مع تأكيد الدور المحوري للمجلس في دعم الجهود المشتركة لتعزيز التجارة الثنائية وفرص الاستثمار المتبادل.

وفي تصريح لرئيس تطوير الأسواق الدولية في "كارا ديبوديتي بريستيتي"، لورانزو فرانسيوسي، قال "تعتبر مملكة البحرين شريكا يجمعنا معه آفاق تعاون مهمة بالنسبة لإيطاليا، وبصفتنا مؤسسة وطنية للترويج فإنه يسعدنا المشاركة في الحوار الثنائي بين البلدين، فنحن ملتزمون بضمان تعزيز العلاقات بين إيطاليا والبحرين بشكل متزايد؛ بهدف تحقيق التنمية المستدامة والمشتركة".

◆ "الغرفة" حريصة على النهوض بالعلاقات الاستثمارية المشتركة

الكوهجي: نمو التبادل التجاري بين البحرين وفيتنام بنسبة 14 % في 2022

أكد النائب الثاني لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين محمد الكوهجي، متانة العلاقات الاقتصادية البحرينية الفيتنامية، وأهمية تعزيزها وسبل دعمها وتطويرها، بما يخدم مصالح مجتمع الأعمال في كلا البلدين، لافتا إلى نمو حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين وجمهورية فيتنام الاشتراكية بنسبة 14.29 % بالعام 2022، جاء ذلك لدى استقباله سفير جمهورية فيتنام الاشتراكية المعتمد لدى مملكة البحرين العظيم في الرياض دانغ سوان زوانغ.

وشهد اللقاء مناقشة سبل التعاون الاقتصادي بما يحقق الأهداف المشتركة والتطلعات الوطنية لكلا البلدين، هاكدا الكوهجي، حرص الغرفة الدائم للتعاون في كل ما من شأنه النهوض بالعلاقات الاستثمارية المشتركة. كما عقد الجانبان على هامش اللقاء عددا من الاجتماعات الثنائية بين التجار البحرينيين ونظرائهم من فيتنام في قطاع الأغذية واللوجستيات والمقاولات.

ولفت الكوهجي إلى أن مثل هذه اللقاءات تعد فرصة جيدة للتعريف بالإمكانات والفرص الاستثمارية الواعدة في البحرين وفيتنام، مشيدا بحجم التبادل التجاري القائم بين البلدين لاسيما في ظل توافر فرص ومجالات عديدة بين قطاعات الأعمال التي يمكن استكشاف المزيد منها عبر اللقاءات الثنائية.

وأكد أن الغرفة تولي اهتماما وحرصا كبيرا لتحقيق كل ما من شأنه الدفع بتطوير وتنشيط العلاقات التجارية البحرينية الفيتنامية وكل ما يخدم علاقات الشراكة بين قطاعات الأعمال في البلدين الصديقين.

من جانبه، أكد سفير جمهورية فيتنام الاشتراكية المعتمد لدى مملكة البحرين العظيم في الرياض دانغ سوان زوانغ، حرصه على تعزيز التعاون ومواصلة الجهود لتوطيد وتوثيق العلاقات التجارية والاقتصادية وتطويرها لما يخدم مصالح البلدين الصديقين، خصوصا في المجال الغذائي والتبادل الثقافي، مشيدًا بجهود غرفة البحرين وحرصها على تطوير التعاون المشترك بين الدول الصديقة والسعي نحو الارتقاء بالاستثمارات والتبادل التجاري، مشيرًا إلى وجود فرص استثمارية مميزة في السوق الفيتنامي.

ولفت السفير دعم غرفة تجارة وصناعة البحرين للمشروعات المشتركة وتعزيز العلاقات الثنائية على مستوى القطاع الخاص، داعيًا للاستفادة من الامتيازات التي يحظى بها المستثمر في فيتنام، مشيدًا بدور الغرفة في تسهيلات الشراكة والتعاون وبحث فرص التعاون الاقتصادية والاستثمارية، منوهًا بأهمية تكثيف تبادل الزيارات بين الوفود التجارية بين البلدين.

◆ بحث الدور الحيوي للتمويل الإسلامي في التجارة والاستثمار

المنتدى السابع لـ "حوض المتوسط" يناقش النمو الاقتصادي وممارسات الاستدامة بالمنطقة

عقد المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية المظلة الرسمية للصناعة المالية الإسلامية ورابطة غرف التجارة والصناعة واتحاد الغرف التجارية والصناعية لحوض البحر الأبيض المتوسط والغرفة التجارية لبرشلونة، على هامش الأسبوع المتوسطي السابع عشر للقادة الاقتصاديين 2023، هذا الحدث المهم الذي جمع نخبة من صناع القرار والمستثمرين ورجال الأعمال وكبار المديرين التنفيذيين من المؤسسات المالية وقادة الأعمال وممثلي الهيئات التنظيمية والرقابية وكبار المديرين في الحكومات والوزارات من منطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا.

المنتديات التي عقدت في السنوات السابقة مع رابطة غرف التجارة والصناعة واتحاد الغرف التجارية والصناعية لحوض البحر الأبيض المتوسط والغرفة التجارية لبرشلونة، على هامش الأسبوع المتوسطي السابع عشر للقادة الاقتصاديين 2023، هذا الحدث المهم الذي جمع نخبة من صناع القرار والمستثمرين ورجال الأعمال وكبار المديرين التنفيذيين من المؤسسات المالية وقادة الأعمال وممثلي الهيئات التنظيمية والرقابية وكبار المديرين في الحكومات والوزارات من منطقة البحر الأبيض المتوسط وأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا.

وشهدت الجلسة الافتتاحية لليوم الثاني من الأسبوع المتوسطي السابع عشر لقادة الاقتصاديين والمنتدى السابع لحوض البحر الأبيض المتوسط، بدأتا افتتاحيا من الأمين العام للمجلس العام عبدالإله بلعتيق، ومحافظ بنك فيصل الإسلامي المصري نائب رئيس مجلس إدارة المجلس العام عبدالحميد أبوموسى، والمنسق العام لرابطة غرف التجارة والصناعة واتحاد الغرف التجارية والصناعية لحوض البحر الأبيض المتوسط أنور الزياوي، والمدير العام بالإنابة بمعهد البنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية سامي سويلم، وكريم الياس وديع فيجين، مدير "FICAC" المنتمل العام للبنان، هندورأس.

وفي الجلسة النقاشية، انخرط المتحدثون في مناقشات مثمرة بشأن محاور عدة تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة في المنطقة.

وتناولت الجلسة التحديات التي تواجهها المنطقة وسبل استكشاف دور التمويل الإسلامي في مواجهة هذه التحديات، مع تبادل وجهات النظر بشأن إمكانات الصكوك في تمويل مشروعات البنى التحتية المستدامة، فضلا عن مناقشة الدور الحيوي للتمويل الإسلامي في التجارة والاستثمار، وتشجيع الممارسات التجارية الأخلاقية وتعزيز النمو الاقتصادي، مع عرض أثر استخدام التكنولوجيا المالية في نشر التمويل الإسلامي وتنميته.